معوقات تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية
دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية بمدينة طرابلس

د. فوزي عبد القادر رحاب[1]

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلي التعرف على المعوقات (الإدارية، التشريعية والقانونية، الشرعية) التي تحول دون تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في المدراء ورؤساء الأقسام والموظفين العاملين في مجال الصيرفة الإسلامية بمصرف الجمهورية وفروعه العاملة بمدينة طرابلس والبالغ عددهم (180) مفردة، في حين تمثلت عينة الدراسة في (123) مفردة، وقد تم توزيع استمارات الاستبيان على جميع أفراد العينة حيت بلغ عدد الاستمارات المستردة (108) استمارة أي بنسبة (87.80%)، وتم تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS، وقد توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها وجود معوقات تشريعية وقانونية تحول دون تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية ، وقد خلص الباحث إلي عدة توصيات أهمها ضرورة تطوير القوانين والتشريعات المصرفية بحيث تستوعب عملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: المعوقات، المصارف التقليدية الليبية، المصارف الإسلامية.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة:

لم يقتصر العمل المصرفي الإسلامي على المصارف الإسلامية وحدها، فلقد سارعت عدد من المصارف التقليدية إلى تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية بأشكال متعددة، وانتشرت هذه العملية عربياً وفي دول إسلامية، ثم انتقلت إلى مصارف عالمية في الغرب متمثلة في أوروبا وأمريكا، بعد النجاح الكبير والواسع الذي أحرزته الصيرفة الإسلامية (أبوحميرة، واسويسي، 2010، ص1).

حيث أظهر المسح السنوي للتمويل الإسلامي حول العالم أن الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ارتفعت من 386 مليار دولار عام 2006 إلى 1.509 مليار عام 2017، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 12.04% (العاني، والقندولي، 2019، ص30).

[1] أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والتجارة الخمس جامعة المرقب، fouzirhab@gmail.com

وقد واكب ظاهرة انتشار المصارف الإسلامية في النصف الثاني من القرن الماضي ظاهرة تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية. كانت البداية في مصر عام 1980، ثم تلتها السعودية في عام 1990، ثم انتقلت الظاهرة إلى العديد من دول العالم مثل: الكويت، وماليزيا، واندونيسيا (عمر، 2016، ص4).

وأثبتت دراسة أجريت في ليبيا بأن 79% موافقون على توفر المقومات الأساسية للقيام بعملية التحول، وأن 82.3% من أفراد العينة لديهم الرغبة في تحرير المجتمع الليبي من التعامل المصرفي الربوي، كما أن لدى 91% منهم قناعة كبيرة بأن الدافع الرئيسي للتحول هو الخوف من الله سبحانه وتعالى وسخطه من التعامل بالربا (أبوحميرة، واسويسي، 2010، ص32).

ورغم الانتشار الواسع للصيرفة الإسلامية في دول العالم إلا أن المصارف التقليدية الليبية تواجه العديد من المعوقات التي تحول دون تحولها نحو الصيرفة الإسلامية، لذلك تأتي هذه الدراسة للكشف عن أهم المعوقات التي تحول دون تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تركز المصارف التقليدية على مبدأ تأجير الأموال، والذي كان من أهم الأسباب التي أدت إلي الأزمة المالية العالمية، والتي انعكست سلباً على المصارف التقليدية في انهيار العديد منها، إلا أن تأثيرها على المصارف الإسلامية بدا طفيفاً، حيث أصبحت المصارف الإسلامية لها منتجاتها وخدماتها التي تلبي احتياجات ورغبات العملاء المتعاملين معها، ورغم انتشار الصيرفة الإسلامية بشكل موسع في دول العالم إلا أنها لازالت محدودة في ليبيا، ومواكبة لهذا التوسع في الصيرفة الإسلامية فقد صدر القانون رقم 46 لسنة 2012 بشأن الصيرفة الإسلامية والقانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن تحريم التعامل بالفائدة، وحدد تاريخ 2015.1.1 كموعد نهائي لإنهاء التعامل بالفوائد في المصارف الليبية. وقد كان لهذا القانون العديد من العقبات التي أثرت على قدرة المصارف الليبية على تأدية دورها كوسيط مالي بين وحدات الفائض ووحدات العجز.

وتأسيساً على ما تقدم فان مشكلة الدراسة تكمن في التساؤل التالي:

ما هي المعوقات التي تحول دون تحول المصارف التقليدية الليبية إلي مصارف إسلامية؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلي:

1- التعرف على المعوقات (الإدارية، التشريعية والقانونية، الشرعية) التي تحول دون تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية.

2- التعرف على مفاهيم وتجارب التحول نحو الصيرفة الإسلامية.

3- تقديم مجموعة من التوصيات يمكن أن تساهم في دعم ونجاح تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على الفرضيات الآتية:

1- لا توجد معوقات إدارية تحول دون تحول المصارف التقليدية الليبية إلي مصارف إسلامية.

2- لا توجد معوقات تشريعية وقانونية تحول دون تحول المصارف التقليدية الليبية إلي مصارف إسلامية.

3- لا توجد معوقات شرعية تحول دون تحول المصارف التقليدية الليبية إلي مصارف إسلامية.

خامساً: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه المصارف في توفير التمويل اللازم لكافة الأنشطة الاقتصادية، ولما كانت توظيفات المصارف التقليدية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، كان لزاماً عليها البحث عن صيغ للتمويل الإسلامي، حيث اقتصر دور بعض المصارف التقليدية الليبية على تقديم بعض المنتجات الإسلامية وفي حدود ضيقة، وبالتالي تتيح هذه الدراسة للعاملين في قطاعات وإدارات الصيرفة الإسلامية فرصة التعرف على التجارب الدولية في التحول نحو الصيرفة الإسلامية، والمعوقات التي تعيق تحول مصارفهم إلى مصارف إسلامية.

سادساً: منهجية الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، والذي يهدف إلي وصف الظاهرة وتشخيصها وإلقاء الضوء على جوانبها المختلفة بغرض فهمها وتحديد أسبابها، وقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين للبيانات:

1- المصادر الثانوية: حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلي مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع ذات العلاقة، والدوريات، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

2- المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحث إلي جمع البيانات الأولية من خلال الاستبيان كأداة رئيسة للدراسة.

سابعاً: حدود الدراسة:

1- الحدود المكانية: يقتصر تطبيق هذه الدراسة على مصرف الجمهورية وفروعه التي تمارس العمل المصرفي الإسلامي في مدينة طرابلس.

2- الحدود الزمنية: وتمثلت في الفترة الزمنية التي استغرقت لجمع بيانات الدراسة الميدانية، والتي امتدت للفترة مابين يونيو2020 إلي أغسطس 2020.

ثامناً: الدراسات السابقة:

قد تم عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة على النحو التالي:

1- دراسة (أحمد، والهادي، 2008) بعنوان: إمكانية تطبيق نموذج المصارف الإسلامية على المصارف الليبية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توافر المقومات اللازمة لتطبيق نموذج الصيرفة الإسلامية على المصارف العاملة في البيئة الليبية.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن المصارف الليبية من الممكن أن تتحول تدريجياً إلي الصيرفة الإسلامية وبشكل ناجح لما تتمتع به البيئة الليبية من مقومات تساعد على ذلك، من أهمها اقتناع كل من المستويات الإدارية بالمصارف والعملاء بفكرة المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى وجود الإطار القانوني والمعايير المحاسبية التي يمكن الاسترشاد بها.

2- دراسة (أبوحميرة، واسويسي، 2010) بعنوان: تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية.

هدفت الدراسة إلى بيان متطلبات تحول المصارف التجارية في ليبيا إلي مصارف تقدم خدماتها بطريقة تنسجم مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن الدافع الرئيسي للتحول هو الخوف من الله سبحانه وتعالى وسخطه من التعامل بالربا.

3- دراسة (الطراد، والحوتي، 2010) بعنوان: التشريعات والإجراءات التي تنظم العلاقة بين المصارف الإسلامية والمصرف المركزي.

هدفت الدراسة إلى بيان مدى ملائمة التشريعات المصرفية السائدة في كلا الدولتين لتنظيم العلاقة مابين المصارف الإسلامية العاملة في الأردن والمصرف المركزي الأردني من جهة والمصارف العاملة في ليبيا ومصرف ليبيا المركزي من جهة أخرى.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن السلطات النقدية تلزم المصارف الإسلامية في الأردن وفروع الصيرفة الإسلامية في ليبيا بالاحتفاظ باحتياطي نقدي إلزامي يتحدد بنسبة من حسابات العملاء لديها بالعملة المحلية والعملة الأجنبية وهي نفس النسبة المطبقة على حسابات العملاء لدى المصارف التقليدية.

4- دراسة (الطويل، 2010) بعنوان: الأدوات العملية لإدخال وتطبيق الخدمات المالية والمصرفية وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية.

هدفت الدراسة إلى إبراز المتطلبات والأدوات العملية لإدخال الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية في المصارف الليبية.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، غياب التهيئة البيئية المناسبة والمناخ الداعم والإطار القانوني الذي يعزز تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الليبية، وعدم وجود تعاون بين المصارف الليبية للتوسع في تقديم الخدمات المالية والمصرفية، وغياب التدريب المخطط للعاملين في المصارف الليبية على الخدمات المالية الإسلامية.

5- دراسة (محمد، 2010) بعنوان: تجربة مصرف الجمهورية في بيع المرابحة للآمر بالشراء.

هدفت الدراسة إلى تقويم تجربة مصرف الجمهورية في تطبيق صيغة المرابحة للآمر بالشراء من خلال فتح شبابيك للصيرفة الإسلامية في مختلف فروعه، وقد تم التقويم على أساس عدة معايير متعلقة بالضوابط الشرعية وتطبيق وسيلة الاستثمار والربحية وتلبية احتياجات العملاء.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن هناك قصور في اعتماد اللوائح والأدلة الخاصة بصيغة المرابحة للأمر بالشراء، وعدم وجود آلية واضحة لانسياب تقارير الرقابة الشرعية والمعالجة المحاسبية، وغياب بعض البيانات والأرقام الهامة لاستخراج المؤشرات التي تساعد على تقييم التجربة ومتابعتها.

6- دراسة (رستم، 2014) بعنوان: تقييم مدخل تحول المصارف التقليدية إلي مصارف إسلامية.

هدفت الدراسة إلى تقييم المداخل المتبعة في تحول المصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي مع اقتراح نموذج تطبيقي للتحول يلائم طبيعة عمل المصارف التقليدية في سوريا.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن مدخل التحول الكلي أدى إلى حدوث تحسن جوهري في جميع مؤشرات الدراسة (السيولة والربحية والنشاط) للمصرف محل الدراسة، كما توصلت أيضاً إلى أن مدخل التحول الكلي هو المدخل الأفضل من حيث كفاءة العمليات التشغيلية.

7- دراسة (الصقع، والتائب، 2014) بعنوان: معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى وجود معوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، كما هدفت إلى التعرف على مدى وجود فروقات بين إجابات عينة الدراسة حول هذه المعوقات.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وجود العديد من المعوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية بعضها معوقات شخصية واجتماعية وبعضها معوقات إدارية وفنية وبعضها الآخر معوقات شرعية وتشريعية.

8- دراسة (عمر، 2016) بعنوان: متطلبات تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا.

هدفت الدراسة إلى بيان متطلبات عملية تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية، وبيان العقبات التي تواجهها عملية التحول والدوافع الأساسية للتحول نحو الصيرفة الإسلامية.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن المتطلبات الأساسية للتحول نحو الصيرفة الإسلامية في ليبيا هي المتطلبات السياسية، ومن ثم المتطلبات الشرعية، ومن ثم المتطلبات القانونية، ومن ثم المتطلبات الإدارية.

9- دراسة (العاني، 2017) بعنوان: تحديات العمل المصرفي الإسلامي الليبي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي على المستوى الداخلي للمصارف، ومن جانب المبالغ المخصصة للتمويل، والمشتقات المالية السائدة، وآفاق تطوير العمل المصرفي.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن المصارف تواجه عدداً من التحديات على المستوى الداخلي (الإطار القانوني والمؤسسي للمصارف)، وعلى مستوى المبالغ المخصصة للتمويل (العلاقة مع المصرف المركزي، والعلاقة مع المدخرين، والعلاقة مع المؤسسات الصغيرة).

10- دراسة (محيريق، 2017) بعنوان: التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة لحالة الجزائر.

هدفت الدراسة إلى استعراض مفاهيم ومداخل ومتطلبات التحول نحو الصيرفة الإسلامية، مع التطرق إلى التجربة الجزائرية في التحول نحو الصيرفة الإسلامية.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، عدم وجود نظام قانوني للخدمات المصرفية الإسلامية يسمح لها بتسهيل اندماجها في السوق المالية في الجزائر، وتعزيز مساهمتها في تمويل الاقتصاد الوطني.

11- دراســة (العاني، والقندولي، 2019) بعنوان: إمكانية تحول المصــارف التقليدية إلى مصــارف إسلامية في ليبيا.

هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا، من خلال اســتعراض تجربة المصــارف التقليدية الليبية في تقديم منتجات الصــيرفة الإســلامية، والوقوف على أهم المعوقات التي واجهت المصــارف التقليدية الليبية في التحول نحو الصيرفة الإسلامية.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن من أهم دوافع التحول قرار السلطة التشــريعية في البلاد، إضــافة إلى الرغبة الشــعبية لدى المجتمع الليبي في تقديم المصــارف منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تأسيساً على ما تقدم، فان أغلب الدراسات السابقة تناولت متطلبات التحول إلى مصارف إسلامية، مع التطرق لأهم المعوقات التي تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية، كما أن بعض الدراسات ركزت على إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، في حين تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها تتناول المعوقات التي تحد من قدرة المصارف التقليدية الليبية في التحول إلى مصارف إسلامية، وهو ما يشكل فجوة بحثية يسعى الباحث في هذه الدراسة لتغطيتها

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولاً: مفهوم تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية:

يقصــد بتحول المصــرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشــريعة الإســلامية بأن ينتقل المصرف من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ويكمن عمل المصارف التقليدية في التعامل بأنواع من المعاملات المصــرفية المخالفة لإحكام الشــريعة الإســلامية، وفي طليعتها التعامل بالربا، أما الوضــع المطلوب التحول إليه فهو إبدال المعاملات المخالفة للشــريعة بما أحله الله من معاملات مصــرفية تنطوي على تحقيق العدل بين المتعاملين في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية (الجمعان، 2014، ص152).

كما يقصــد بالتحول انتقال المصــارف التقليدية من التعامل المحظور شــرعاً إلي التعامل المباح والموافق لأحكام الشــريعة الإســلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصــرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها، حتى تصبح جميع أعمال المصرف وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية، ولكن هذا التحول يختلف من مصرف إلى آخر تبعاً لاختلاف الدوافع الكامنة وراء التحول (العطيات، 2007، ص46).

ثانياً: أنواع تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية:

فيما يلي عرض لأنواع تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية (العطيات، والحكيم، 2010، ص9)، (رستم، 2014، ص23-24):

1- التحول الكلي: ويتم هذا النوع من التحول من خلال إحلال الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مكان الإعمال المخالفة، وبذلك يتحول المصرف بالكامل إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

2- التحول الجزئي: وفي هذا النوع من التحول يتم تقديم خدمات ومنتجات إسلامية ولكن في ظل النظام المصرفي التقليدي، ويتم ذلك إما من خلال فروع إسلامية تابعة للمصرف التقليدي، أو من خلال إنشاء نوافذ تقدم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: تجارب بعض الدول في التحول إلى مصارف الإسلامية:

1- تجربة السودان:

يعد السودان أول دولة عربية وإسلامية تعمل على أسلمه قطاعها المصرفي بأكمله، ونشأت تجربة المصارف الإسلامية عام 1973، ثم أنشئ في عام 1975 مصرف الادخار السوداني بغرض إيجاد البديل للتعامل الربوي، نظرا لأن هناك قطاعاً كبيراً من المواطنين وخاصة في الريف، ورجال الأعمال الذين يحجمون عن التعامل مع المصارف التقليدية (أبوحميرة، واسويسي، ص5).

ونظراً لحداثة هذه التجربة وتشجيعاً لها منذ البداية فقد تم إنشاء مصرف فيصل الإسلامي عام 1977 بقانون خاص تم بموجبه إعفاء المصرف من الضرائب حتى يكفل للتجربة الحماية والصمود أمام منافسة المصارف التقليدية الأخرى، وباشر المصرف أعماله في عام 1978، تبعه بعد ذلك إنشاء عدة مصارف إسلامية (التضامن، الإسلامي السوداني) عام 1981، وفي العام 1982 تم الإعلان عن توجيه المصارف المتخصصة (الزراعية، الصناعية، العقارية) للتحول عن الربا، ورفعت رؤوس أموالها لمواجهة متطلبات التحول نحو الصيرفة الإسلامية، وتحول كلاً من: المصرف الإسلامي لغرب السودان، ومصرف البركة في العام 1984، وفي شهر ديسمبر 1984 أعلن مصرف السودان المركزي أسلمه جميع المصارف القائمة في السودان (وطنية وأجنبية)، بعد صدور المرسوم الرئاسي عام 1984 والذي يطلب فيه من جميع المصارف التقليدية وقف معاملاتها الربوية فوراً، والتفاوض بشأن تحويل الودائع، والسلف القائمة على أساس الفائدة إلى أشكال مقبولة شرعاً، في حين سمح المرسوم باستمرار المعاملات الخارجية على أساس الفائدة مؤقتاً، وفي عام 1985 تم تحويل النظام المصرفي بالكامل للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وشمل التحول

عدد (5) مصـارف متخصـصـة، وعدد (6) مصـارف أجنبية، وعدد (11) مصـرفاً مشـتركاً (عمر، 2016، ص53).

2- تجربة الكويت:

صـدر القانون رقم 30 لسـنة 2003 من المصـرف المركزي الكويتي بشـأن أعمال المصـارف الإسـلامية وتنظيم عملية تحول المصـارف التقليدية إلى المصـرفية الإسـلامية وبشـكل كلي، حيث يرفض المصـرف المركزي الكويتي فكرة الازدواجية في التعامل داخل المصـرف الواحد سـواء في شـكل فروع إسلامية أو نوافذ أو منتجات إسلامية، مع استمرار المصرف بالعمل بالنظام التقليدي.

وقد اشترط القانون الكويتي على المصارف التقليدية التي ترغب في التحول للعمل المصرفي الإسلامي أن تعتمد مبدأ التحول الكلي وليس الجزئي، ومن أهم هذه الشروط ما يلي:

1- إعداد دراسة جدوى تفصح عن جدوى التحول يقرها المصرف المركزي.

2- إعداد خطة التحول وتشكيل فريق عمل لها.

3- إعداد حملة إعلامية مدروسة لتهيئة العملاء لهذا التحول.

4- تعيين هيئة مستقلة للرقابة الشرعية.

5- تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف المحول.

وقد بدأ المصـرف العقاري الكويتي في تنفيذ خطة التحول الكلي للعمل المصـرفي الإسـلامي في ضـوء التعديل الذي أدخله المصـرف المركزي الكويتي على القانون بشـأن تأسـيس مصـارف إسـلامية أو التحول الكامل للمصـرفية الإسـلامية، وحدد موعدا غايته نهاية 2005 لتصـفية المعاملات القائمة غير المتوافقة مع أحكام الشريعة (مصطفى، 2006، ص33).

3- تجربة السعودية:

بعد مرور أكثر من خمس عشـرة سـنة على إدخال العمل المصـرفي الإسـلامي في المصـارف التقليدية بالمملكة العربية السـعودية، والتي بدأت بتحويل احد فروع المصـرف الأهلي التجاري عام 1990 ليقتصـر نشـاطه على تقديم المنتجات المصـرفية المتوافقة مع أحكام الشـريعة الإسـلامية، أصبح العمل المصرفي الإسلامي يقدم في كافة المصارف التقليدية بالمملكة وعددها تسعة مصارف بدرجات متفاوتة. حيث يأتي المصـرف الأهلي التجاري في مقدمة المصـارف التي خطت خطوات واسعة نحو التحول للمصرفية الإسلامية، حيث انتهى من تحويل 161 فرعاً حتى نهاية عام 2006. ويأتي مصـرف الجزيرة في المرتبة الثانية حيث أعلن عن توجهه الإسـلامي منذ عام 1998 وتم تحويل كامل فروعه وعددها 17 فرعاً ليقتصـر نشـاطها على تقديم المنتجات المتوافقة مع أحكام الشـريعة الإسـلامية. ويحتل مصـرف الرياض الترتيب الثالث في التحول نحو المصـرفية الإسـلامية حيث تم

تحويل 80 فرعاً للمصرفية الإسلامية من مجموع فروعه البالغة 193 فرعاً. ويأتي بعد ذلك المصرف السعودي البريطاني حيث انتهى من تحويل 8 فروع من إجمالي 79 فرعاً، ثم مجموعة سامبا المالية (المصرف السعودي الأمريكي) التي انتهت من تحويل 3 فروع من إجمالي 65 فرعاً حتى نهاية عام 2006 (عمر، 2016، ص61-62).

رابعاً: معوقات عملية التحول:

تواجه المصارف التقليدية التي أقدمت على التحول للعمل المصرفي الإسلامي العديد من المعوقات التي تعيق تحولها للمصرفية الإسلامية، وتقسم هذه المعوقات إلى:

1- معوقات إدارية:

وهي عبارة عن جميع المشاكل والصعوبات الإدارية التي تواجه المصرف التقليدي عند التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي (العطيات، 2007، ص83-84) و(مصطفى، 2006، ص129):

1- عدم تجاوب الإدارة المصرفية مع مستجدات التحول بالسرعة المناسبة، واتخاذ القرارات المتسرعة التي لا تستوفي جميع جوانب المشكلة.

2- الحاجة لإعادة تشكيل الهيكل التنظيمي للمصرف، نتيجة لظهور أقسام وإدارات جديدة وتغير المهام الوظيفية في أغلب الوظائف، واختفاء بعض الأقسام والإدارات.

3- الحاجة إلى تدريب الكوادر الوظيفية للمصرف أثناء عملية التحول وتأهيلهم لمزاولة الأعمال الجديدة التي سيكلفون بها.

2- معوقات تشريعية وقانونية:

ويقصد بها كافة الأمور والإجراءات القانونية التي من شأنها أن تمنع أو تعيق تنفيذ المصرف التقليدي لعملية التحول، وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي (العطيات، 2007، ص71-72) و (رستم، 2014، ص39):

1- صعوبة التوفيق بين استصدار موافقة الجهات الحكومية المختصة من جهة، واتخاذ الجمعية العمومية لقرار التحول من جهة أخرى، إضافة إلى عدم وجود قوانين أو تشريعات تنظم أو تبين المتطلبات القانونية اللازمة لتحول المصارف التقليدية للعمل وفق الشريعة الإسلامية.

2- تأخر صدور الموافقة النهائية عن الجهات المختصة والمتعلقة بإعلان وتنفيذ المصرف التقليدي للتحول.

3- هيمنة القوانين الوضعية في أغلب الدول العربية والإسلامية، والتي تعتبر العقود الربوية عقوداً صحيحة من الناحية القانونية.

3- معوقات شرعية:

تواجه تجربة التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية العديد من المشكلات والصعوبات التي قد تؤثر على خطة تحول المصرف التقليدي والمتمثلة في الافتقار إلى الآراء الفقهية المبنية على أسس شرعية سليمة، التي يجب أن تكون في متناول واضعي القرارات لكي يتمكنوا من اتخاذ القرارات الموافقة لإحكام الشريعة ، ومعالجة مستجداته، واتخاذ خطواته بصورة خالية من المحاذير الشرعية (العطيات، 2007، ص78).

المبحث الثالث: الإطار العملي للدراسة

أولاً: أداة الدراسة:

تم إعداد استمارة استبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة وتتكون هذه الاستمارة من ثلاثة محاور:

المحور الأول: المعوقات الإدارية ويتكون هذا المحور من (7) عبارات.

المحور الثاني: المعوقات التشريعية والقانونية ويتكون هذا المحور من (7) عبارات.

المحور الثالث: المعوقات الشرعية ويتكون هذا المحور من (7) عبارات.

فقد استعان الباحث في تصميم استمارة الاستبيان على دراسة كل من (مصطفى، 2006) ،(المغبوب، 2010) ،(الصقع والتائب، 2014).

ولقد استخدم الباحث مقياس ليكرت (Like Scale) الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لعبارات الاستبيان، حيث منح الدرجات من (1-5) وفقاً للتدرج التالي: (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) والتي تقيس اتجاهات وآراء المستقصى منهم. ولحساب طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (4÷5=0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا يصبح طول الخلايا كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (1) إجابات الأسئلة ودلالتها

الإجابة على الأسئلة (البديل)	التقدير في التعليق علي النتائج	طول الخلية	الوزن النسبي (درجة المو افقة)
غير مو افق بشدة	درجة ضعيفة جدا	1 – 1.79	20% - 35 %
غير مو افق	درجة ضعيفة	1.80 – 2.59	36 % - 51 %
محايد	درجة متوسطة	2.60 – 3.39	52% - 67 %

مو افق	درجة عالية	4.19 – 3.40	%83 - %68
مو افق بشدة	درجة عالية جدا	5 – 4.20	% 100 - %84

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في المدراء ورؤساء الأقسام والموظفين العاملين في مجال الصيرفة الإسلامية بمصرف الجمهورية وفروعه العاملة بمدينة طرابلس والبالغ عددهم (180) مفردة، في حين تمثلت عينة الدراسة في (123) مفردة (سيكاران،2010،ص421)، وقد تم توزيع استمارات الاستبيان على جميع أفراد العينة حيث بلغ عدد الاستمارات المستردة (108) استمارة من إجمالي عدد الاستمارات الموزعة والبالغ (123) استمارة استبيان أي بنسبة استجابة (87.80%).

ثالثاً: ثبات وصدق الاستبيان:

تم إجراء اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات استمارة الاستبيان وذلك للتأكد من أن هذا الاستبيان سوف يعطي نفس النتائج إذا تم إعادة توزيعه على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (2) معاملات الثبات والصدق لبيانات الاستبيان

ت	المحاور	معامل الثبات	معامل الصدق
.1	معوقات إدارية	0.682	0.826
.2	معوقات تشريعية وقانونية	0.802	0.896
.3	معوقات شرعية	0.601	0.775
جميع عبارات الاستبيان		0.787	0.887

من الجدول السابق يتضح أن معاملات الثبات والصدق مقبولة لجميع الأسئلة، لأن جميع قيم معاملات الثبات والصدق تجاوزت (0.6) وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة، ويمكن الاعتماد عليها في التحليل وتعميم النتائج.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

2- اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات وصدق محتوى استبيان الدراسة.

3- اختبار (One sample t-test) لاختبار فرضيات الدراسة.

خامسا: عرض نتائج الدراسة:

1- التحليل الإحصائي الوصفي لمحاور الدراسة:

أ- محور المعوقات الإدارية:

يوضح الجدول التالي عرض الإحصاءات الوصفية المتمثلة في المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور المعوقات الإدارية

ت	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير	الترتيب
.1	عدم توفر منتجات إسلامية بديلة للمنتجات المصرفية التقليدية.	3.94	0.90	عالي	3
.2	ضعف التدريب في مجال الصيرفة الإسلامية.	4.29	0.80	عالي جداً	1
.3	خضوع المصارف الإسلامية لرقابة المصرف المركزي الذي لا يزال يتعامل بالفائدة الربوية.	3.56	1.32	عالي	4
.4	عدم توفر الخبرات والكفاءات العلمية في مجال الصيرفة الإسلامية.	4.29	0.80	عالي جداً	1
.5	عدم وجود مجالات استثمار إسلامية بصورة كافية في الأسواق المالية.	3.14	1.21	متوسط	6
.6	ارتباط المصارف باتفاقية بازل التي لا تراعي خصوصية المصارف الإسلامية.	3.20	1.23	متوسط	5
.7	عدم قيام المصرف برصد مبالغ كافية للتدريب والتطوير في مجال الصيرفة الإسلامية.	4.18	0.93	عالي	2
	المعدل العام	3.80	1.03	عالي	

يتضح من الجدول السابق أن أعلى العبارات تقديراً هي (ضعف التدريب في مجال الصيرفة الإسلامية، وعدم توفر الخبرات والكفاءات العلمية في مجال الصيرفة الإسلامية) بمتوسط حسابي (4.29) وانحراف معياري (0.80)، تلها العبارة (عدم قيام المصرف برصد مبالغ كافية للتدريب والتطوير في مجال الصيرفة الإسلامية) بمتوسط حسابي (4.18) وانحراف معياري (0.93)، في حين كان أقل العبارات تقديراً هي (عدم وجود مجالات استثمار إسلامية بصورة كافية في الأسواق المالية) بمتوسط حسابي (3.14) وانحراف معياري (1.21)، وإن المتوسط العام بلغ (3.80) وهي درجة عالية، وهذا يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة بخصوص محور المعوقات الإدارية جاءت بدرجة موافقة عالية.

ب- محور المعوقات التشريعية والقانونية:

يوضح الجدول التالي عرض الإحصاءات الوصفية المتمثلة في المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور المعوقات التشريعية والقانونية

ت	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير	الترتيب
.1	عدم توفر القوانين المنظمة لعمل المؤسسات المالية الإسلامية.	3.89	0.92	عالي	5
.2	عدم تطوير الهيكل القانوني التشريعي للأعمال المصرفية الإسلامية.	4.26	1.06	عالي جداً	1
.3	عدم ملائمة التشريعات الحالية مع الأعمال المصرفية الإسلامية.	3.94	0.92	عالي	4
.4	نقص المعايير المحاسبية والتشريعات التي تنظم الأعمال المصرفية الإسلامية.	3.06	1.10	متوسط	7
.5	عدم وجود قوانين تشجع على التوسع في الصيرفة الإسلامية.	4.13	0.91	عالي	2
.6	عدم توفر الاستقرار السياسي والأمني وانقسام مؤسسات الدولة.	3.58	0.99	عالي	6
.7	عدم كفاية النظم والقوانين والتشريعات الحالية لعملية التحول.	4.12	0.86	عالي	3
	المعدل العام	3.85	0.97	عالي	

يتضح من الجدول السابق أن أعلى العبارات تقديراً هي(عدم تطوير الهيكل القانوني التشريعي للأعمال المصرفية الإسلامية) بمتوسط حسابي (4.26) وانحراف معياري (1.06)، تليها العبارة (عدم وجود قوانين تشجع على التوسع في الصيرفة الإسلامية) بمتوسط حسابي (4.13) وانحراف معياري (0.91)، في حين كان أقل العبارات تقديراً هي (نقص المعايير المحاسبية والتشريعات التي تنظم الأعمال المصرفية الإسلامية) بمتوسط حسابي (3.06) وانحراف معياري (1.10)، وإن المتوسط العام بلغ (3.85) وهي درجة عالية، وهذا يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة بخصوص محور المعوقات التشريعية والقانونية جاءت بدرجة موافقة عالية.

ج- محور المعوقات الشرعية:

يوضح الجدول التالي عرض الإحصاءات الوصفية المتمثلة في المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور المعوقات الشرعية

ت	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير	الترتيب
.1	غياب الانسجام بين فتاوى الهيئات الشرعية حول بعض التعاملات في المصارف الإسلامية.	4.46	0.80	عالي جداً	1
.2	عدم توفر الأدلة الشرعية الكافية لجواز بعض التعاملات المصرفية.	3.97	1.07	عالي	2
.3	عدم توفر الخبرات الشرعية الكافية.	3.11	1.45	متوسط	7
.4	بعد القوانين الوضعية والضريبية عن قواعد الشريعة الإسلامية.	3.86	1.15	عالي	3
.5	النقص الكمي والنوعي في المؤهلين شرعياً.	3.66	1.28	عالي	5
.6	عدم توفر الكوادر الشرعية الكافية والقادرة على العمل كلجنة رقابة شرعية.	3.78	1.16	عالي	4
.7	النقص الكمي في علماء الشريعة القادرين على تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية.	3.58	1.27	عالي	6
	المعدل العام	3.77	1.17	عالي	

يتضح من الجدول السابق أن أعلى العبارات تقديراً هي (غياب الانسجام بين فتاوى الهيئات الشرعية حول بعض التعاملات في المصارف الإسلامية) بمتوسط حسابي (4.46) وانحراف معياري (0.80)، تليها العبارة (عدم توفر الأدلة الشرعية الكافية لجواز بعض التعاملات المصرفية) بمتوسط حسابي (3.97) وانحراف معياري (1.07)، في حين كان أقل العبارات تقديراً هي (عدم توفر الخبرات الشرعية الكافية) بمتوسط حسابي (3.11) وانحراف معياري (1.45)، وإن المتوسط العام بلغ (3.77) وهي درجة عالية، وهذا يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة بخصوص محور المعوقات الشرعية جاءت بدرجة موافقة عالية.

2- اختبار فرضيات الدراسة:

1- الفرضية الأولي والتي تنص على أنه: لا توجد معوقات إدارية تحول دون تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية.

ولاختبار الفرضية السابقة، فإنه تم استخدام اختبار One sample t-test كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (6) نتائج اختبار t-test لمحور المعوقات الإدارية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى الدالة sig	القرار
3.80	1.03	48.04	0.000	رفض

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي قد بلغ (3.80) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي (3). وبما أن قيمة (t) المحسوبة (48.04) أكبر من قيمة (t) الجدولية، وأن قيمة مستوى الدالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدالة المعتمد (0.05)، علية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه: توجد معوقات إدارية تحول دون تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية.

2- الفرضية الثانية والتي تنص على أنه: لا توجد معوقات تشريعية وقانونية تحول دون تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية.

ولاختبار الفرضية السابقة، فإنه تم استخدام اختبار One sample t-test كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (7) نتائج اختبار t-test لمحور المعوقات التشريعية والقانونية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى الدالة sig	القرار
3.85	0.97	54.26	0.000	رفض

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي قد بلغ (3.85) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي (3). وبما أن قيمة (t) المحسوبة (54.26) أكبر من قيمة (t) الجدولية، وأن قيمة مستوى الدالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدالة المعتمد (0.05)، علية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه: توجد معوقات تشريعية وقانونية تحول دون تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية.

3- الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه: لا توجد معوقات شرعية تحول دون تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية.

ولاختبار الفرضية السابقة، فإنه تم استخدام اختبار One sample t-test كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (8) نتائج اختبار t-test لمحور المعوقات الشرعية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى الدالة sig	القرار
3.77	1.17	38.15	0.000	رفض

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي قد بلغ (3.77) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي (3). وبما أن قيمة (t) المحسوبة (38.15) أكبر من قيمة (t) الجدولية، وأن قيمة مستوى الدالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدالة المعتمد (0.05)، علية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه: توجد معوقات شرعية تحول دون تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية.

سادساً: نتائج الدراسة:

يمكن استخلاص بعض النتائج الهامة ذات الصلة بموضوع الدراسة وذلك على النحو التالي:

1- أثبتت الدراسة أن اتجاهات عينة الدراسة لمعوقات التحول نحو الصيرفة الإسلامية جاءت بدرجة موافقة عالية، حيث جاءت مرتبة تنازلياً على النحو التالي:(المعوقات التشريعية والقانونية بمتوسط حسابي 3.85)، تلتها (المعوقات الإدارية بمتوسط حسابي 3.80)، ثم (المعوقات الشرعية بمتوسط حسابي 3.77).

2- خلصت الدراسة إلي وجود معوقات إدارية تحول دون تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية، من أبرزها ضعف التدريب في مجال الصيرفة الإسلامية وعدم توفر الخبرات والكفاءات العلمية في مجال الصيرفة الإسلامية.

3- خلصت الدراسة إلي وجود معوقات تشريعية وقانونية تحول دون تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية، من أبرزها عدم تطوير الهيكل القانوني التشريعي للأعمال المصرفية الإسلامية.

4- خلصت الدراسة إلي وجود معوقات شرعية تحول دون تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية، من أبرزها غياب الانسجام بين فتاوى الهيئات الشرعية حول بعض التعاملات في المصارف الإسلامية.

سابعاً: توصيات الدراسة:

من خلال النتائج السابقة يمكن عرض التوصيات التالية:

1- التنسيق مع مركز التدريب المصرفي لتصميم وتنفيذ دورات تدريبية متخصصة في المنتجات المصرفية الإسلامية بقصد الرفع من خبرات العاملين في هذا المجال.

2- ضرورة تطوير القوانين والتشريعات المصرفية بحيث تستوعب عملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي.

3- تشكيل هيئة للرقابة الشرعية تضم في عضويتها كبار الفقهاء وعلماء الشريعة المؤهلين لإصدار الفتاوى الشرعية في كل ما يخص المعاملات المصرفية الإسلامية.

4- توحيد مؤسسات الدولة المنقسمة والتي على رأسها مصرف ليبيا المركزي.

قائمة المراجع

1- أحمد، نصر صالح محمد والهادي، يحي محمد عاشور، (2008)، إمكانية تطبيق نموذج المصارف الإسلامية على المصارف الليبية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الأول - طرابلس، يوم 30 مايو.

2- أبو حميرة، مصطفى علي واسويسي، نوري محمد، (2010)، تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية والتجارة والتنمية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني - طرابلس، يومي 27 و28 أبريل.

3- العاني، أسامة عبد المجيد، (2017)، تحديات العمل المصرفي الإسلامي الليبي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 2.

4- العاني، أسامة عبد المجيد والقندولي، أمجد أحمد خليفة، (2019)، إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا، مجلة بيت المشورة، العدد 11.

5- الصقع، محمد سالم والتائب، عادل عبد السلام، (2017)، معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد 28.

6- الطراد، إسماعيل إبراهيم والحوتي، سالم رحومة، (2010)، التشريعات والإجراءات التي تنظم العلاقة بين المصارف الإسلامية والمصرف المركزي: دراسة مقارنة بين الأردن وليبيا، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني - طرابلس، يومي 27 و28 أبريل.

7- الطويل، الأمين خليفة، (2010)، الأدوات العملية لإدخال وتطبيق الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني - طرابلس، يومي 27 و28 أبريل.

8- الجمعان، نايف، (2014)، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة، مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، العدد 23.

9- العطيات، يزن خلف سالم، (2007)، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن، رسالة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

10- العطيات، يزن خلف والحكيم، منير سليمان، (2010)، أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني - طرابلس، يومي 27 و28 أبريل.
11- المغبوب، عبد الحفيظ، (2010)، المصارف الإسلامية: الإشكاليات والتحديات، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني - طرابلس، يومي 27 و28 أبريل.
12- رستم، مريم سعد، (2014)، تقييم تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية: نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا.
13- سيكاران، أوما، 2010، طرق البحث في الإدارة: مدخل لبناء المهارات البحثية، دار المريخ، الرياض.
14- عمر، موسى أحمد عبدي، (2016)، متطلبات تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا: دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج، اندونيسيا.
15- محمد، عبد السلام عبد الله، (2010)، تجربة مصرف الجمهورية في بيع المرابحة للآمر بالشراء: دراسة تحليلية تقويمية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني - طرابلس، يومي 27 و28 أبريل.
16- مصطفى، مصطفى إبراهيم محمد، (2006)، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية: دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، دراسة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مصر.
17- محيريق، عدنان، (2017)، التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10.